



صندوق الضمان الاجتماعي الليبي

الاقتصاد غير النظامي وأثره في عمل صندوق الضمان الاجتماعي

د. عبد الغفار فرج المنفي

مدير المركز الليبي للبحوث والدراسات الاقتصادية - رئيس قسم الإحصاء جامعة بنغازي

بالتعاون مع

أحمد الماشيطي ناصر العبيدي

محمد أوحيدة عادل ادغيم

اهداف التقرير

- ✓ التعرف على مسميات الاقتصاد غير النظامي وخصائصه ومدى انتشاره في ليبيا وبعض الدول العربية.
 - ✓ التعرف على اسباب تنامي الاقتصاد غير النظامي.
 - ✓ التعرف على الآثار السلبية والايجابية للاقتصاد غير النظامي.
 - ✓ التعرف على الآثار السلبية للاقتصاد غير النظامي في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي من واقع البيانات السكانية والضمانية.
 - ✓ وضع مقترحات في محاولة للحد من تنامي هذه الظاهرة في ليبيا .
-



المقدمة

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة لا نظامية من حيث الشكل و المصطلح فقد تعدت المصطلحات البالية عليه فقد يسمى الاقتصاد اللانظامي وغير المهيكل والسري والخفي والموازي وغير المبرصود والتخفي كل هذه التسميات تتفق على سرية ولا نظامية هذا النوع من الاقتصاد الذي يعد جزء من الاقتصاد الكلي امشتمل على القطاع العام والمجسد في أنشطة الدولة إضافة إلى القطاع الخاص الذي يشمل منتجات وخدمات المؤسسات الخاصة والمنشآت التي تنتج وتبيع عبر أسواق منظمة وقانونية ، ومسجلة إداريا ، وخاضعة للضريبة أما الاقتصاد غير الرسمي أي الجزء الخفي من الاقتصاد الوطني فيضم كل الأنشطة الخاصة وغير المدرجة في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، لكنها تساهم في القيمة المضافة للاقتصاد الكلي أي أنه مجموعة الوحدات الإنتاجية غير المسجلة إداريا أي لا تدخل ضمن الإطار القانوني المحدد من قبل الدولة والذي يتطلب مسبقا التسجيل الإداري والقيام ببعض الإجراءات الإجبارية وخاصة الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي والتصريح لدى مصالح الجباية .

- وقد عرف الاقتصاد غير المهيكل ازدهارا كبيرا في الآونة الأخيرة نظرا لتطور الحياة بشكل عام وظهور حاجة مجموعة من الأشخاص إلى تأمين وسائل عيشهم من خلال الاقتصاد السري بغية التهرب من أداء الضريبة، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي ساد دول الربيع العربي وقد تباينت تقديرات الاقتصاد غير النظامي في الدول العربية حيث يقدر بعض الخبراء هذه النسبة بـ (١٠ ٪) في مصر، وفي المغرب يشغل هذا القطاع حوالي (١٠ ٪) من الإجمالي العاملة، وفي سوريا ما قبل الأحداث كان ربع القوى العاملة بالولة من بين الملتحقين إلى الاقتصاد غير النظامي ، وفي الأردن ارتفعت هذه النسبة إلى ما يزيد عن (١٠ ٪) ، أما في ليبيا فقد وصلت هذه النسبة إلى (١٠ ٪) .
- يكثر الاقتصاد غير النظامي في الأعمال الزراعية والمهنية والأعمال الإضافية، والصيانة، والخدمات المختلفة مثل النقل والوساطات التجارية والعقارية، والتجارة غير المنظمة مثل البيع على الرصيف أو وفق وسائل فردية (تجار الشنطة) أو من خلال أعمال فردية محدودة في أثناء السفر وبالاتصالات الفردية والشخصية، والتعليم الخصوصي.



خصائص الاقتصاد غير النظامي

➤ **المشروعة وغير المشروعة:** المشروعة هي الأعمال الحرة غير المبلغ عنها لإدارة الضرائب أو لم تسجل في السجل التجاري، أما غير

المشروعة فهي التجارة في سلع مسروقة أو في التهريب أو في الأعضاء البشرية أو في المخدرات وكلها غير مشروعة بقوة القانون.

➤ **السرية:** لا يصرح العاملون عن نشاطهم لدى الجهات المعنية

➤ **الانظامية:** يخرج هذا النوع من النشاط عن اللوائح والقوانين المعمول بها في الدولة مما يؤدي إلى ضياع حقوق وواجبات العاملون به فضلا

عن غياب أنواع الحماية الاجتماعية للعاملين به.

➤ **الشمولية:** لا تقتصر على الدول النامية أو التي في طور النمو فحسب بل تنتشر في أغلب دول العالم باختلاف نسب انتشارها.



أسباب نمو الاقتصاد غير النظامي :

تتعدد اسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي من اقتصادية و اجتماعية و سياسية

- ✓ نقص الأطر المؤسسية والافتقار إلى أجهزة الحكم الرشيد نتيجة خصخصة المؤسسات الحكومية وما ترافق معها من تسريح للعمال وطرده تعسفي جراء تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي.
- ✓ تدني مستوى الأجور وانخفاض القدرة الشرائية مما يؤدي بالعاملين في الاقتصاد النظامي الى البحث عن مصادر دخل إضافية لا يمكن الحصول عليها إلا في مقاولات الاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ تسارع نسق ظاهرة التحضر بفعل تزايد الهجرة من المناطق الريفية في اتجاه المدن بحثا عن عمل.
- ✓ تراجع مجانية التعليم وتنامي ظاهرة التسرب المدرسي.
- ✓ الهروب من الإجراءات الادارية المعقدة وتجنب الضرائب .

- ✓ عدم وجود حوافز مادية ومعنوية كافية في الاقتصاد النظامي.
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة بين أوساط الشباب وعجز الحكومات عن تأمين فرص عمل جديدة، و تحسين بيئة الأعمال وتقديم حوافز للشباب العاطلين عن العمل.
- ✓ تعقد الاجراءات الادارية اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي بالإضافة الى صعوبة اجراءات الحصول على قروض مصرفية.
- ✓ القيود والقوانين والتنظيمات العمومية: فرض حد اقصى للأسعار- فرض حد ادنى للأجور- تحديد حد اقصى لساعات العمل
- ✓ الفساد الاداري الذي ينشأ من ضعف رواتب الموظفين مقارنة بتكلفة المعيشة مما يتسبب في استغلال الوظيفة وينتج عنها تلاعب في منح التراخيص والإعفاء من لوائح معينة.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي.
- ✓ تسارع معدلات النمو الديمغرافي .
- ✓ زيادة شدة الفقر في بعض الدول.



سلبات الاقتصاد غير النظامي :-

- ❑ قلة الحماية الاجتماعية المتاحة للعاملين بالاقتصاد غير النظامي فهم لا يتمتعون بحماية اجتماعية في مجالات التعليم وتكوين المهارات والتدريب والرعاية الصحية ورعاية الأطفال .
- ❑ لا يتمتع العاملون بحقوقهم الأساسية ولا يمارسونها ولا يستطيعون الدفاع عنها.
- ❑ تزد ظروف بيئة العمل بشقيها المادي والمعنوي في الاقتصاد غير الرسمي .
- ❑ تُشكل منافسة غير مشروعة للمنشآت النظامية فهي غالبا لا تقوم بتسديد الضرائب ولا تدفع استحقاقات العمال وتنافس في الاسعار مما تسبب في غلق العديد من المؤسسات النظامية .
- ❑ يحرم الحكومات من جزء من الإيرادات الهامة التي تحد من قدرتها على توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية.
- ❑ يعد بيئة خصبة لاستغلال العاملين وخاصة الشباب منهم وتشغيل الأطفال مما يقوض استراتيجيات خلق العمالة وتخفيف حدة الفقر . مع العلم بان اغلب العاملين في الاقتصاد غير النظامي هم من النساء وهن معرضات إلى الكثير من المشاكل خاصة على مستوى الصحة والسلامة المهنية ومشاكل اجتماعية بالإضافة الى تعرضهن إلى عدم الاستمرارية نتيجة الزواج والحمل في ظل غياب حقهن في إجازات الحمل والمرض.

- ✓ يؤدي الى تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية مما يؤدي الى فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف الى الاستقرار الاقتصادي بسبب تشوه البيانات الاقتصادية التي تتسبب في اعطاء مؤشرات خاطئة عن معدلات البطالة والتضخم وتوزيع الدخل القومي وغيرها.
- ✓ تسبب شح في السيولة بالمصارف وفي احتياطي البنوك من النقود والأرصدة السائلة التي يفترض ان تكون تحت سيطرة البنك المركزي.
- ✓ يخلق فجوة بين الاغنياء والفقراء اي زيادة التفاوت الاجتماعي حيث يستفيد العاملين في هذا النشاط من خدمات الدولة ولا يلتزمون بتسديد الالتزامات تجاهها.
- ✓ حرمان العمال من الضمان الاجتماعي بسبب عدم تسجيلهم فيه.
- ✓ يساعد في انتشار الامية وانتشار ظاهرة التسرب من التعليم.
- ✓ زيادة القدرة المالية للعاملين في هذا القطاع ترفع من سيطرتهم على متخذي القرارات وبالتالي ضياع هيبة الدولة.

الاثار الايجابية

- ✓ يقلل من البطالة الفعلية ويخفف من حدة ازمتها خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي
- ✓ يؤمن دخول اضافية للعمال في الاقتصاد الرسمي .
- ✓ يقدم سلع رخيصة مما يساعد محدودي الدخل



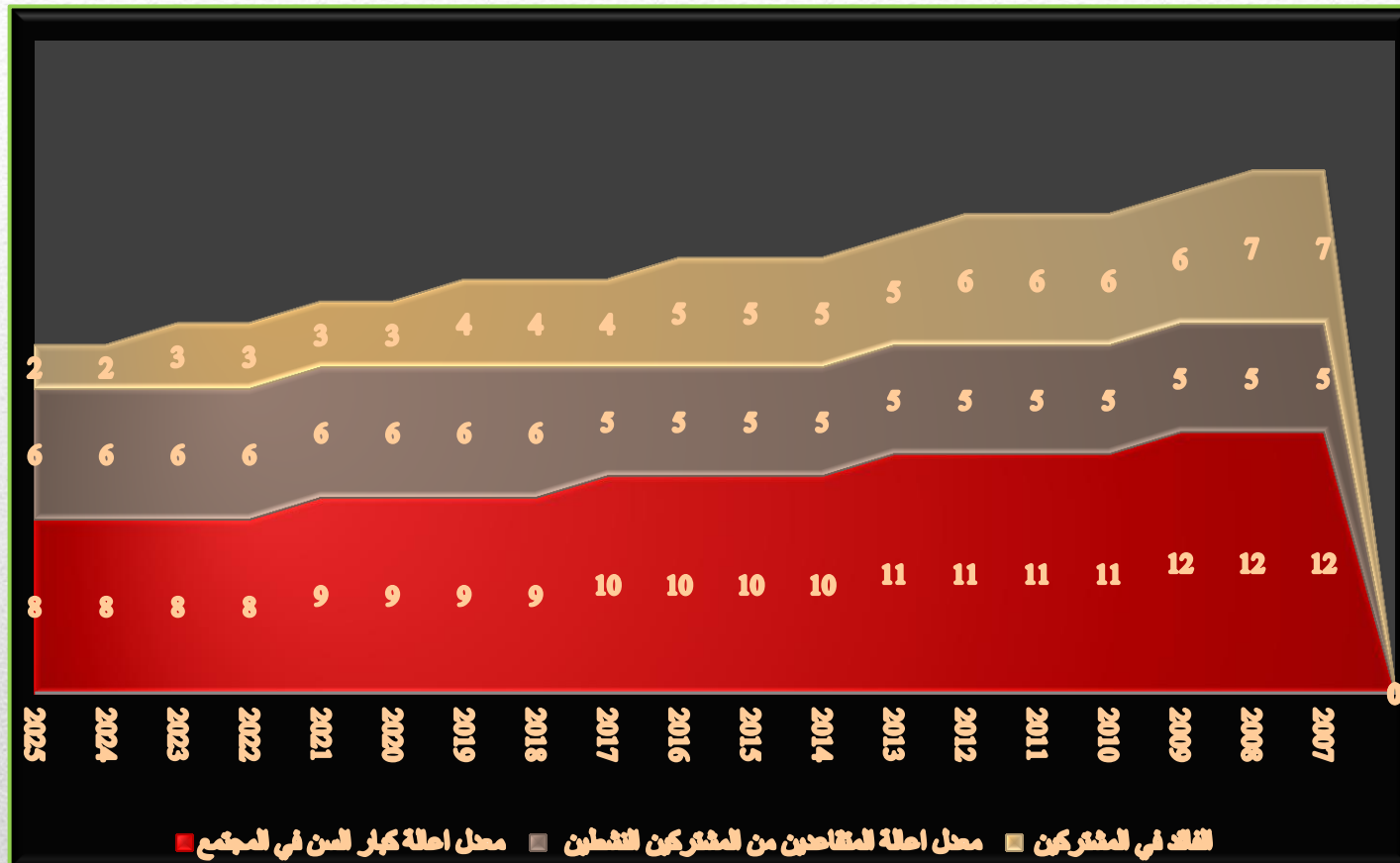
واقع الإقتصاد غير الرسمي في ليبيا

من واقع بيانات صندوق الضمان الإجتماعي والبيانات السكانية

مما لا شك فيه إن انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بشكل أو بآخر على عمل صناديق أو مؤسسات
الضمان الاجتماعي واستدامتها المالية فمن واقع البيانات السكانية والضمانية تم ملاحظ ما يلي : -

أولاً: معدلات الإحالة /

تبين من خلال إحصائيات التعدادات السكانية والإسقاطات المبنية على أساسها أن هناك فاق في عدد المضمومين المشتركين مما اربشك كير على معدلات إعالة المتقاعين، فقد كان من المفترض أن يعال متقاعد واحد من قبل احر عشر مضمونا مشتركه في المتوسط خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٠م. ومع ذلك، فإن واقع الأمر هو أن عدد المتقاعين قد ازداد بشكل كبير، مما قد يؤدي إلى انخفاض معدلات الإعالة. وهذا بدوره قد يؤثر على قدرة الحكومة على تمويل برامج الضمان الاجتماعي. لذلك، فإن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين الوضع.



ملحوظة شكل () :

يوضح الفرق بين اصابة المجتمع واصابة المتقاعدين والفاقد في عدد المشتركين



ثانيا : العاملون لحساب أنفسهم /

تتبع السلسلة الزمنية لعدد المسجلين الجدد من فئة العاملون لحساب أنفسهم بنظام الضمان الاجتماعي الليبي في الفترة (لح/لح بر -
لح/لح بر) تبين أن أعلى نسبة من المسجلين الجدد كانت في عام لح/لح بر ثم بعد ذلك انخفضت في عام لح/لح بر مسجلة نسبة انخفاض
وصلت إلى (له. لهم %) ثم ارتفعت بنسبة قليلة في العامين التاليين فانخفضت في عام بر/لح بر وهكذا تأرجحت النسبة بين الصعود
الهبوط حتى عام لح/لح بر وانخفضت في عام لح/لح بر ووصلت نسبة تمثيل المسجلين الجدد من فئة العاملون لحساب
أنفسهم بنظام الضمان الاجتماعي الليبي إلى أدنى مستوى لها في عام لح/لح بر .

وقد يرجع هنا التأرجح في المسجلين الجدد من فئة العاملون لحساب أنفسهم يرجع إلى الانتشار المتزايد في الاقتصاد غير النظامي الذي وصل إلى
لح. لبر (%) من الوحدات العاملة في ليبيا .



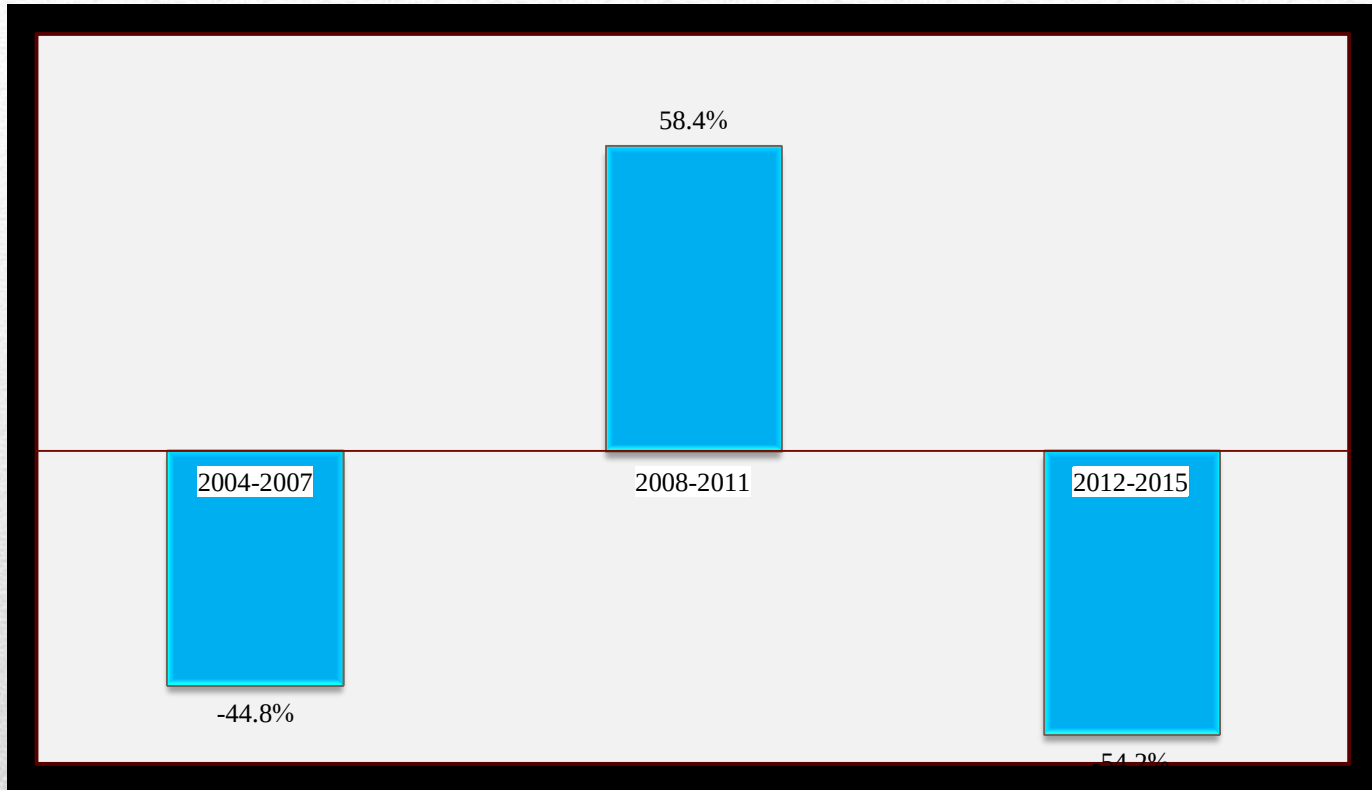
جدول (1) تطور عدد المضمومين الجدد المسجلين من فئة العاملون لحساب أنفسهم

السنوات	عدد المضمومين الجدد المسجلين سنويا من فئة العاملون لحساب أنفسهم	%	معدل التغير %
2000	12859	15.3	-----
2001	5438	6.5	-57.7
2002	5520	6.6	1.5
2003	5940	7.1	7.6
2004	3247	3.9	-45.3
2005	3531	4.2	8.7
2006	4414	5.2	25.0
2007	5238	6.2	18.7
2008	7482	8.9	42.8
2009	7676	9.1	2.6
2010	7870	9.4	2.5
2011	2997	3.6	-61.9
2012	1496	1.7	-50.1
2013	5983	7.1	299.9
2014	3402	4.0	-43.1
2015	1044	1.2	-69.3
	84137	100.0	



**جدول (2) : تطور عدد المضمونين الجدد المسجلين
من فئة العاملون لحساب أنفسهم حسب الفترات الزمنية**

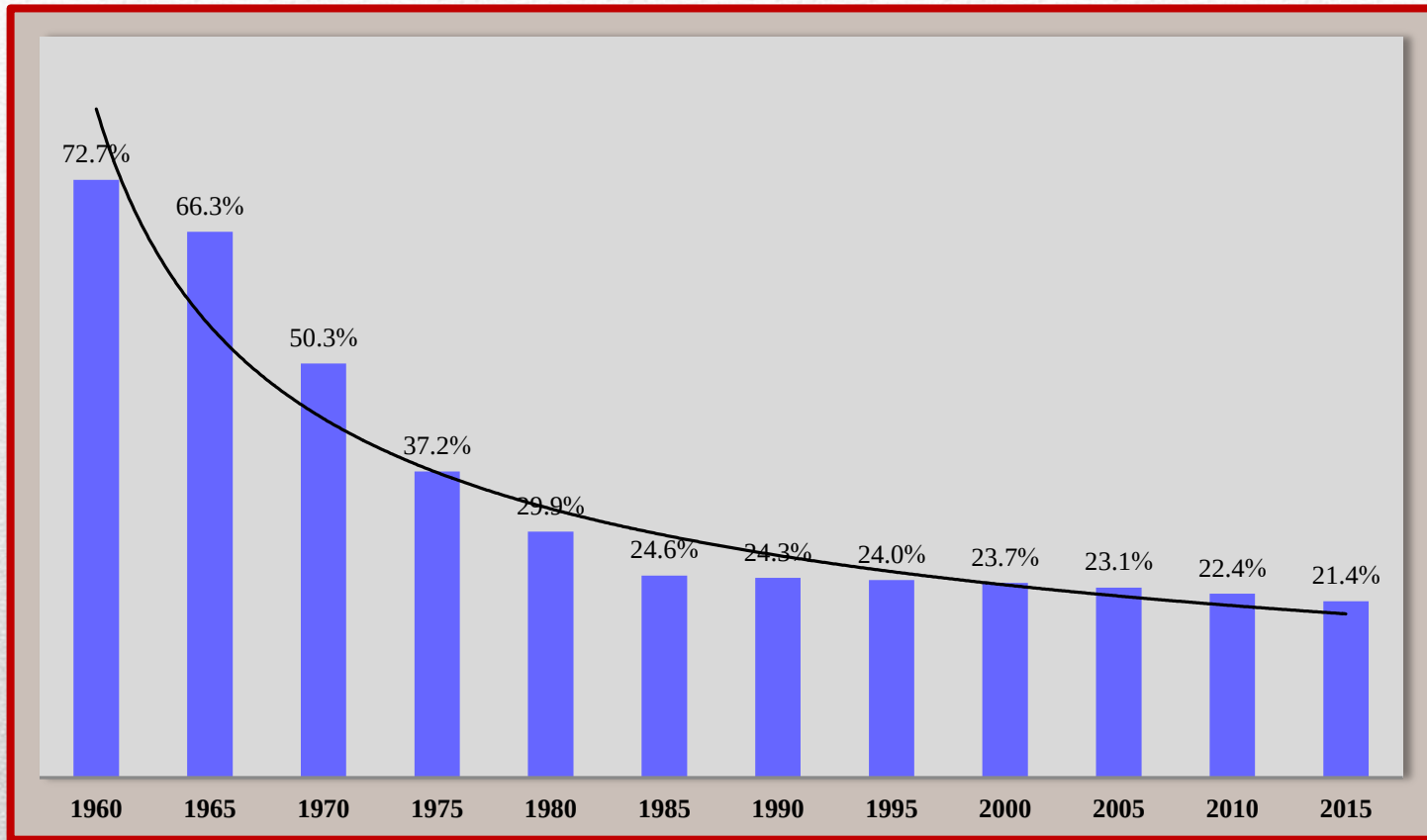
نسبة التغير	عدد المسجلين	السنوات
---	29757	2000-2003
-44.8	16430	2004-2007
58.4	26025	2008-2011
-54.2	11925	2012-2015





ثالثا : أثر الاقتصاد غير النظامي على المناطق الزراعية في ليبيا

لا يقتصر الأثر السلبي للاقتصاد غير النظامي على أنظمة الضمان الاجتماعي فحسب إنما يصل أيضا إلى المناطق الزراعية فقد لوحظ من إحصائيات البنك الدولي (البنك الدولي) أن هناك تراجع مستمر في نسب سكان الريف بليبيا مما يؤكد على وجود علاقة عكسية قوية بين انتشار الاقتصاد غير النظامي وعدد السكان بالمناطق الريفية وهنا إن دل على شيء فإنما يدل على ارتفاع معدلات الهجرة إلى المدن التي تزداد بها أنشطة اقتصاد الظل .





المقترح الاول للحد من ظاهرة تنامي الاقتصاد

غير النظامي

استقطاب مشتركون جدد

يعد استقطاب مشتركين جدد في نظام الضمان الاجتماعي من أهم أهداف المنظمة الضمانية التي تسعى الى تحقيق الحماية الاجتماعية فبشمول أكبر عدد من أفراد المجتمع تحت مظلة الضمان الاجتماعي يتحقق لهؤلاء الأفراد حماية وحياة كريمة حين يبلغون مراحل متقدمة في العمر او عندما لا يستطيعون العمل نتيجة لظروف صحية قد يمرون بها ولا تقتصر هذه الحماية عليهم فقط بل تمتد الى أسرهم وإلى من يقيمون بإعالتهم وحتى عند فقد العائل .

ولهذا الهدف النبيل نسعى في هذا المطوجز الى خلق فرص تشغيلية جديدة قد تؤدي الى تخفيف العبء المالي على الجهاز الإداري والمساعدة في تفعيل وتطوير الاقتصاد الليبي ومحاولة التقليل من الانتشار المستمر في الأنشطة غير الرسمية، فضلا على زيادة عدد المشمولين بالرعاية الاجتماعية وبهنا نكون قد ساهمنا إيجابيا في معالجة احد اهم القضايا التي تؤثر على الاقتصاد الوطني والأمن الاجتماعي والمتمثلة في البطالة فالحد منها يعد من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى اليها الدول جميع مؤسساتها وخاصة مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تتأثر بشكل كبير بها ان تفشت .



لقد اتضح لنا ان نسبة المصروفات الإدارية والعمومية التي حدثت بـ (سم %)) وبعد متابعة الإحصائيات المالية تبين انها تميل الى ان تكون سم. ير % للمصروفات على الرواتب وسم. لح % للمصروفات العمومية وانا نظرنا الى الاستثمارات القائمة حاليا فهي على الرغم من أهميتها إلا أنها تركزت في عمومها على الاستثمار في مجالات السياحة بالإضافة الى بعض الاستثمارات في المجال الإسكاني بيد ان هذين المجالين لم يحققا العائد الاستثماري المرجو منهما وذلك راجع الى عدة أسباب منها عدم تنشيط المجال السياحي في ليبيا بالسنوات الماضية فضلا على عدم التزام المواطنين من دفع الإسقاط ا لمحددة للاستفادة من امكانيات السكنية ، وقد ازاد هذا الأمر سوءا بعد ثورة الطهوب فبرابر بسبب الظروف الأمنية الراهنة التي حالت دون الاستفادة من هذه الاستثمارات في تطوير الوضع المالي لنظام الضمان الاجتماعي . ولقد بدأت الإدارة العامة بصندوق الضمان الاجتماعي في السنوات الأخيرة الى التفكير في الاستثمار بالمجال الخدمي إلا أن الوضع الحالي قد أعاق استكمال وتنفيذ هذه الاستثمارات مما يجعل الإدارة أمام تحدي آخر وهو التفكير في مجالات أخرى تحقق التوازن الأكتواري على المدى البعيد وتحافظ على ديمومة النظام ونحن في المركز الليبي نقدم في هذا التقرير احد تلك المقترحات المتمثلة في خلق فرص استثمارية صغيرة تؤدي الى ضم عدد من مواطني الدولة الى مظلة الضمان الاجتماعي تحت فئة العاملون لحساب أنفسهم الذين يقل اشراكهم في نظام الضمان الاجتماعي الليبي .



لتوضيح أهمية هذا المقترح قمنا بإجراء بعض الحسابات التي بينت لنا ان متوسط اجمالي راتب الموظف بدون العلاوات والحوافز والمكافآت يبلغ سنويا (10536) دينار ليبي تقريبا أي انه خلال خمس سنوات فان صندوق الضمان الاجتماعي سيصرف ما لا يقل عن خمسون ألف دينار على الموظف الواحد باعتبار انه سيتم صرف الراتب الأساسي فقط دون علاوات ومكافآت وحوافز وسيصل المبلغ الى (105360) خلال عشر سنوات، فيصل الى (210720) خلال عشرون عاما .

فإذا ما تم منح قرض للموظف يبلغ خمسون ألف دينار على الأقل أي قيمة راتبه خلال الخمس سنوات بهدف إنشاء مشروع صغير او متناهي الصغر بعد اجراء دراسة جيوى لهذا المشروع من قبل لجان متخصصة وبشروط وضوابط وضمائن قانونية محددة على ان تتضمن هذه الشروط ضرورة توظيف الشخص الذي سيمنح القرض فردا او فردين على الأقل من غير العاملين في الدولة أي العاطلين عن العمل او العاملين لحساب انفسهم غير امشركين في نظام الضمان الاجتماعي في المشروع الذي تفرحه عليه اللجان المتخصصة، فان هذا الموظف الذي سيمنح هذا القرض بمشاركة شخص واحد سيستطيع خلال خمس عشرة عاما تقريبا من استرجاع قيمة هذا القرض من خلال الاشتراكات فقط، ويستطيع تسديد قيمة هذا القرض خلال احدى عشر عاما تقريبا اذا تم اضافة قيمة القسط الذي حدد فرضا بـ (٥٠%) الى الاشتراكات الضمانية . ويستطيع الموظف الذي سيمنح القرض ويعمل معه شخصين اخرين خلال عشر أعوام تقريبا من استرجاع قيمة هذا القرض من خلال الاشتراكات فقط، ويستطيع تسديد قيمة هذا القرض خلال ثمانية أعوام اذا تم اضافة قيمة القسط الذي حدد فرضا بـ (٥٠%) الى الاشتراكات الضمانية . اضافة الى ذلك تكون إدارة الصندوق شريك مع المستفيد في المشروع بعد اتمام كامل القرض الممنوح اليه .



وبهذه الطريقة نكون قد خلقنا مشتركين جدد من فئة الحاملين لحساب انفسهم وشاركنا في تطوير الاقتصاد الوطني وخلقنا نوع جديد من الاستثمارات التي يعتمد عليها الصندوق .

عدد السنوات	اجمالي رواتب الطوائف	الاشتراك السنوي على أساس طلب ٪	الاشتراك السنوي على أساس طلب ٪	مقدار الاشتراكات عندما يعمل معه شخص اخر	مقدار الاشتراكات والاقساط عندما يعمل معه شخص اخر	مقدار الاشتراكات عندما يعمل معه شخصين اخرين	مقدار الاشتراكات والاقساط عندما يعمل معه شخصين اخرين
1	10536	1,580	1,738	3,477	4,741	5,215	6,479
2	21072	3,161	3,477	6,954	9,483	10,431	12,960
3	31608	4,741	5,215	10,431	14,224	15,646	19,439
4	42144	6,322	6,954	13,908	18,965	20,861	25,918
5	52680	7,902	8,692	17,384	23,706	26,077	32,399
6	63216	9,482	10,431	20,861	28,447	31,292	38,878
7	73752	11,063	12,169	24,338	33,188	36,507	45,357
8	84288	12,643	13,908	27,815	37,930	41,723	51,838
9	94824	14,224	15,646	31,292	42,671	46,938	58,317
10	105360	15,804	17,384	34,769	47,412	52,153	64,796
11	115896	17,384	19,123	38,246	52,154	57,369	71,277
12	126432	18,965	20,861	41,723	56,895	62,584	77,756
13	136968	20,545	22,600	45,199	61,635	67,799	84,235
14	147504	22,126	24,338	48,676	66,376	73,014	90,714
15	158040	23,706	26,077	52,153	71,118	78,230	97,195
16	168576	25,286	27,815	55,630	75,859	83,445	103,674
17	179112	26,867	29,553	59,107	80,600	88,660	110,153
18	189648	28,447	31,292	62,584	85,342	93,876	116,634
19	200184	30,028	33,030	66,061	90,083	99,091	123,113
20	210720	31,608	34,769	69,538	94,824	104,306	129,592
21	221256	33,188	36,507	73,014	99,565	109,522	136,073
22	231792	34,769	38,246	76,491	104,306	114,737	142,552
23	242328	36,349	39,984	79,968	109,047	119,952	149,031
24	252864	37,930	41,723	83,445	113,789	125,168	155,512
25	263400	39,510	43,461	86,922	118,530	130,383	161,991
26	273936	41,090	45,199	90,399	123,271	135,598	168,470
27	284472	42,671	46,938	93,876	128,013	140,814	174,951
28	295008	44,251	48,676	97,353	132,754	146,029	181,430
29	305544	45,832	50,415	100,830	137,495	151,244	187,909
30	316080	47,412	52,153	104,306	142,236	156,460	194,390
31	326616	48,992	53,892	107,783	146,977	161,675	200,869
32	337152	50,573	55,630	111,260	151,718	166,890	207,348
33	347688	52,153	57,369	114,737	156,460	172,106	213,829
34	358224	53,734	59,107	118,214	161,201	177,321	220,308
35	368760	55,314	60,845	121,691	165,942	182,536	226,787



آلية تنفيذ المقترح

لكي يتم تنفيذ هذا المقترح بأسلوب يؤدي الى تحقيق أهدافه نقترح ما يلي :

□ إنشاء وحدة ضمن إدارة الاستثمار تسمى وحدة المشاريع الصغرى تكون من ضمن مهامها : -

- اقتراح مشاريع صغرى أو متناهية الصغر ودراسة جدوى كل منها .
- التسويق للفكرة بين موظفي صندوق الضمان الاجتماعي .
- اقتراح دورات تدريبية للموظفين الراغبون في المشاركة بالمشروع .
- تتولى هذه الوحدة متابعة المشروعات بعد شروعها في العمل .
- إتمام الإجراءات القانونية التي تضمن الحق المالى لصندوق الضمان الاجتماعي .
- إجراء عقد مشاركة بين إدارة استثمار والشخص الممنوع بالمشروع .

المقترح الثاني للحد من ظاهرة تنامي الاقتصاد
غير النظامي

تشجيع الشركات الاجنبية للدخول للسوق الليبي

بعد تتبع بيانات المضمونين الجدد المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي الليبي وباستخدام احد اساليب التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات المتمثل في (التحليل العاملي Factor Analysis) على بيانات تسجيل الممولين الجدد خلال السنوات السابقة تم ملاحظة ان هناك علاقة قوية بين عدد المسجلين من جهات العمل الاجنبية و الشركات والمؤسسات العامة و العاملون لحساب انفسهم، حيث تجمعت هذه الجهات الثلاثة في عامل عام واحد وهذا مؤشر على ان وجود جهات العمل الاجنبية يعمل على تنشيط في حركة تسجيل الممولين بالشركات والمؤسسات العامة و العاملون لحساب انفسهم .

وعليه فإننا نقترح ضرورة استقطاب المستثمر الاجنبي لأجل تنشيط وتقنين العاملون لحسابهم الخاص في الاقتصاد غير النظامي.

جدول (١): معاملات تشبعات العوامل (Factor Loading).

العامل		الفئة
الثاني	الاول	
.211	-.856	شركاء في الانتاج
.938	-.090	الوحدات الادارية
-.216	.741	جهات العمل الاجنبية
-.488	.649	الشركات والمؤسسات العامة
.404	.849	العاملون لحساب انفسهم

المقترح الثالث للحد من ظاهرة تنامي الاقتصاد غير النظامي

رفع الدعم عن السلع الأساسية وا لمحروقات

من خلال تتبع الاحصائيات الواردة عن وزارة الداخلية تبين وجود نشاط متصاعد للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي غير المشروع وخاصة في مجال تهريب السلع المدعومة الى الدول المجاورة بالإضافة الى ا لمحروقات بجميع انواعها ، وعليه فان احد المقترحات التي قد تخفف من وطأة هذا النشاط على الاقتصاد الوطني الذي يعد الضمان الاجتماعي جزءا منه هو استبدال دعم السلع الأساسية وا لمحروقات بالدعم النقدي للمواطن مما سيحجر العاملين بالاقتصاد غير النظامي الى الدخول للاقتصاد النظامي لهدف الاستفادة من الدعم النقدي الذي سيقصر على المسجلين اداريا فقط .



مقترحات اخرى للحد من تنامي الاقتصاد غير النظامي :

- ❖ نقل برامج الضمان الاجتماعي والتأمين بمختلف أنواعه لتشمل جميع المواطنين بكون ارتباط بمؤسسات العمل وأتاحته مشاركة الطوعية للمواطنين في هذه البرامج .
- ❖ نشر ثقافة الحماية الاجتماعية وتوضيح المخاطر التي قد تلحق بالعاملين في هذا القطاع وبأسرهم .
- ❖ ضرورة تطوير القوانين والتشريعات الضمانية لرفع المواطنين نحو المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي والزامهم بذلك .
- ❖ إنشاء صناديق وطنية للمشاركة في أعباء الضمان والتأمين للمواطنين غير القادرين أو الذين يعملون في الزراعة والقطاعات غير المنظمة بحيث تتولى هذه الصناديق جزءا من أقساط الضمان والتأمين .
- ❖ تفعيل دور الاتحادات والنقابات والجمعيات العمالية .
- ❖ دفع أصحاب المؤسسات غير المنظمة إلى التسجيل الإداري والقيام ببعض الإجراءات وخصوصا الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي و التصريح لدى مصالح الجباية وخاصة احترام حقوق العاملين بالمؤسسة مع مراعاة تخفيف القيود الضريبية .



- ❖ تكثيف المراقبة من قبل الجهات المختصة الإدارية والبيوانية والصحية . وذلك للتقليل من انتشار هذا الاقتصاد الموازي وغير النظامي عبر تنظيمه وحصره في فضاءات خاصة مراقبة تخضع للضريبة نظرا إلى صعوبة القضاء عليه نهائيا في ظل الظروف الاقتصادية الحالية .
- ❖ نشر ثقافة علمية داخل المؤسسات تجعل العامل والموظف يعرفان حقوقهما وواجباتهما .
- ❖ تقليل الضغط الجبائي .
- ❖ التفكير باليات يمكن من خلالها مساعدة العاملين في القطاع غير الرسمي على تطوير مهاراتهم وتحسين أدايتهم وأحيانا تأمين بعض الانتماء اللازم كي يتمكن البعض من الخروج من هذا القطاع إلى نظيره الرسمي من خلال الحوافز الإيجابية التي يمكن أن يحصل عليها حال قراره تغيير الصيغة القانونية التي يعمل بموجبها .
- ❖ تأمين بعض الضمانات خلال مرحلة انتقالية تؤسس لإدماج هذا القطاع ضمن دورة اقتصاد وبغير ذلك سيبقى العاملون في القطاع مبعثرين، ويعانون تدني كل من الأجور والإنتاجية، وظروف العمل غير اللائقة وهذا لا يستقيم في المدى الطويل.
- ❖ تحويل هذه الظاهرة من نشاط غير رسمي إلى نشاط رسمي و تقنيته والاستفادة من أموال الناس وأموال الدولة التي تنضوي تحت هذا القطاع ولكن يجب الانتباه إلى أن إخضاع اقتصاد غير النظامي لعملية التنظيم يعني مزيدا من القيود والضرائب .



- ❖ مواصلة بذل الجهد للتعرف على وقائع حياة العاملين في الاقتصاد غير النظامي، وتأمين ظروف عمل لائقة للمحافظة على كرامة العمال وتحسين نوعية حياتهم .
- ❖ يجب ألا ينظر إلى إصلاح الاقتصاد غير الرسمي من منطق الجباية وتحسين الحصيلة الضريبية فقط، ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار أن هذا القطاع يعد المشغل الأكبر في سوق العمل .
- ❖ تيسير إجراءات الترخيص، وخفض الرسوم الخاصة بمنشآت الاقتصاد غير الرسمي.
- ❖ تقييم بعض الحوافز من قبل الحكومة، مثل تخفيض التأمينات الاجتماعية للعاملين على أن تتحمل الحكومة من موازنتها هذه التخفيضات، وعلى أن تكون لفترات محددة، حتى يتم تشجيع هذه المؤسسات على توفير حماية للعاملين لديها على الجانب الصحي والاجتماعي.
- ❖ تفعيل دور الأجهزة الرقابية بشكل أكبر و تفعيل دور المجتمع الأهلي، وتشجيع جمعيات حماية المستهلك، والجهاز الحكومي المطعني بهذا الجانب بتوعية المجتمع بخطورة غياب اشتراطات الصحة والسلامة لمنتجات الاقتصاد غير الرسمي .
- ❖ إيصال رسالة إلى العاملين بالاقتصاد غير الرسمي، بأن الدولة ليست ضدهم وإنما لا تطاردهم ولكنها تسعى لتقنين وضعهم وإدخالهم إلى منظومة الاقتصاد القومي، وأنها ستكون في خدمتهم عبر أجهزتها ومؤسساتها المتعددة .